وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله
تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين قوله اي يحصل فيه التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما
يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى
المقتضي ليس قايما بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعتورة انما قيد المعنى بها لان اقتضاه
الاعراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى
الفاعلية لانه استدعاه الاسناد اليه قوله اذ به حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي
في رايت لانه استدعاه التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول لانه
صار فضلة بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد الباء عامل في لفظه واما في محله فهو الفعل ومحله النصب
هذا اذا كان حرف الجر مذكورا اما اذا لم يكن مذكورا كغلام زيد فمنهم من قال المقدر عامل وجاز
اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار
نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضي
قوله فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل واحد من انواعه اقسام ولتلك الاقسام محال
اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فاتى بالفاء لبيانها قوله الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا
المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى
ما يقابل المثنى والمجموع والمراد ههنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بغير الاسماء
الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا يجاب بانها غير
داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او ان الاسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير
خارجة لان شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال
لان مقام الضبط يابا مع ان ذكر المنصرف ح لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم
يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظ بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة
ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي
ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة
وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن
المحصورة باذ ناشئ اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر ح ان الاختصار في العبارة
مطلوب له جدا قوله والجمع المكسر المنصرف وانما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه
قصد نوع تلقيب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو المكسر
او لتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف
يابى عن ذلك ولو لم ياب عن توهم التغليب لم ياب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل
قوله تعالى فسائت مرتفقا في مقابلة قوله نعمت مرتفقا قوله الذي لم يكن الواحد فيه سالما الاظهر

ان يقال

ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخر واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون
وارضون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا الفلك فيه قوله احدها ان الاصل في الاعراب
ان يكون بالحركة لخفتها او لانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا انهما
ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة قوله والفتحة نصبا قال قدس
سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول
المقدم مجرور واجازه المص انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيه الباء ونصبا
عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان الاقسام
الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه عاملا
ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية
قال قدس سره في الحاشية على معنى انه اعراب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين
او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى
الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء كان قدر في نظم الكلام
او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة تفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا
على تقدير الحالية والظرفية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر
اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام
للخاص افادت ذلك قوله جمع المؤنث السالم قدمه على غير المنصرف لاختلاطه عن اقسام
اسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا
للاصل من جمع المؤنث حيث توزل فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث السالم
ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب
للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر
مقابليهما قال الشيخ في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور على انه صفة
للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى
ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم واما عند المبرد فتعريف
المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عنده قوله ما يكون بالالف والتاء سواء
كان واحده مؤنثا او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال
او بحسب الاصل فدخل عرفات فيه لا يخفى ان تعبيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف او بعموم المجاز
كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو ثنتين فكما لا حاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغته
او معطوف وهو ما على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف قوله غير المنصرف
بالضمة والفتحة اي اذا خلي وطبعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لا بجعلها

Copyright King Saud University